NASS
مـــركـــز نـــون للدراســـات الاستـراتيـجيـة
Noon Association for Strategic Studies

متطلبات ترسيخ الأمن للنهوض بمحافظة نينوى

د. محمـد وائـل القيـسـي

3 مايو/ أيار 2017

Noon Association
for Strategic Studies
info@nooncenter.org
www.nooncenter.org

متطلبات ترسيخ الأمن للنهوض بمحافظة نينوى

الأمن لغة تعني الأمان وهي ضد الخوف، وتعني أيضاً تحقيق الطمأنينة والعهد والحماية والصدق والذمة وكلها ضد الخوف، أما اصطلاحا فتعني القدرة على مواجهة الأخطار والتحديات وتأمين الحاجات الأساسية للإنسان. ولعل أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في القرءان الكريم في قوله سبحانه وتعالى (فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف).

لذا فالأمن يعني السلامة والاستقرار ضد الخوف، من هنا نجد أن الإنسان مدفوع بدافع غريزي للدفاع عن نفسه وهو ما يمكن تسميته بالجانب السلبي للأمن أي اتقاء الشر، أما الجانب الأخر للأمن فهو سعي الإنسان لنيل حقوقه وتحسين أحواله وتأمين مستقبله، وهذا ما يمكن تسميته بالجانب الإيجابي للأمن، وهما جانبان متصلان اتصالا وثيقاً ببعضهما، كما يراد بالأمن أيضاً الاستقرار والعيش بسلام وسعادة وطمأنينة وهذا ما يمكن تسميته بأمن الفرد أو الأمن الإنساني.

أما على مستوى الدولة فيعرف الأمن بأنه قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها مُعادية ، وأساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني بـ " العمل على التحرر من التهديد" تحييده كليا ، ذلك أنه في ظل الفوضوية والتغيير ، فإن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبياً ولا يمكن أن يكون مطلقاً . وقد عرّفه علماء الاجتماع بأنه : قدرة الأمة على حماية قيمُها الذاتية من الأخطار الخارجية وبغض النظر عن الشكل الذي تتخذه تلك التهديدات الخارجية ، وأن الأمن لا يعني فقط رغبة الدولة في البقاء بل رغبتها أيضا في العيش بدون التهديدات الخارجية، وقد عرّفه (هنري كيسنجر) بقوله:إنه يعني أية تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى تحقيق حق البقاء. من هنا نؤكد أن الأمن ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل سواء الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي الداخلي أو الخارجي.

وقدر تعلق الأمر بمحافظة نينوى ، فالموضوع يفيض فيها بقدر عمق حاجتها لعنصر الأمن المفقود منذ اليوم الأول للأحتلال الأمريكي للعراق في أبريل 2003، ومن دون الخوض في الأسباب الجوهرية التي أفقدت المحافظة عنصر الأمن والإستقرار، فإن الحقيقة المرة التي تنطلق منها دراستنا العلمية هي غياب عنصر الأمن ، والحالة الحرجة جداً "من واقع التردي الشامل" التي تعيشها المحافظة اليوم، وهي ذاتها التي

دفعت بنا الى تلمُس حاجة البحث العلمي الموضوعي في متطلبات إعادة الأمن ، كونه اللبنة الأولى التي يتأسس عليها الأستقرار ، والتنمية بمفومها الشامل.

بدءً لا بد من إيضاح حقيقة مهمة جداً، هي أن أمن محافظة نينوى ، لا يقتصر على الجانب العسكري والبيئة الامنية بالذات ، بل هو مفهوم شامل مترابط الأجزاء، إذ لا يمكن الحديث عن أمن متوفر أو بيئة أمنية متماسكة ، دونما الحديث عن إشباع أقتصادي، وتنمية معرفية ، ورواج ثقافي للأفكار الإيجابية، ومجتمع مُتماسك البنيان، فضلاً عن مداحل اخرى مهمة، تشكل بمُجملها مخارج أهم تتمثل بالأمن والإستقرار. عليه ثمة متطلبات مهمة لا بد من البناء عليها لتحقيق وتوفير عنصر الأمن في المحافظة بعد تحريرها بالكامل بإذن الله تعالى ، وبهمة القوات الأمنية بكامل صنوفها وتشكيلاتها، تتمثل بالأتي :

1. في الجانب السياسي : من الضروري جداً العمل على تهيئة او بناء إدارة كفوءة وشرعية ، كفوءة بمعنى أن يتولى إدارة الأمور نخبة المدينة من الكفاءات، أولئك الذين يمتلكون الخبرة والدراية في الأمور السياسية والإدارية وحتى الأجتماعية والأقتصادية للمحافظة، أما عن الشرعية، فيقصد بها أن تكون الحكومة فعلاً ممثلاً شرعياً عن الشعب، وعبر أدوات الممارسة الديمقراطية التي تؤهلهم لحكم المدينة بشكل قانوني سليم .

   كما يتطلب الأمر إن تكون هناك قاعدة أو أرضية مشتركة لتحقيق إجماع بين مجمل القوى والتيارات السياسية في المحافظة على أن مصلحة المحافظة فوق مصلحة الجميع، وأن الكل مستعد للتنازل والتحاور والتفاهم من أجل مستقبل أفضل تنعم به المحافظة ، وأهلها الكرام . إن هذا الأمر يتطلب أيضاً جهود متينة يفرضها التنسيق بالعمل المشترك والجاد ما بين بغداد وأربيل ، وحتى في ظل وجود جهد دولي يدعم الأمن والإستقرار في المدينة، وبما لا يخل بسيادة البلد وأستقراره.

2. في الجانب الأقتصادي : الأقتصاد مدخل مُهم جداً لتحقيق الأمن، مثلما الأمن مطلب مهم للعمل الأقتصادي بحرية تامة، ما يعنينا هنا هو التعريف بقاعدة مهمة جداً، هي "أن رأس المال جبان"، بمعنى أنه لا ينشط إلا في بيئة أمنة، وأن تلك البيئة هل من أولى متطلبات العمل والبناء، فمن غير المتوقع أن تكرر المحافظة فشل تجارب التعاقد مع شركات أجنبية للعمل في بيئة طاردة أو مهددة لها، وبذات الوقت فأن محافظة نينوى بحاجة ماسة اكثر من اي وقت مضى إلى العمل مع شركات أستثمار وبناء معروفة وليست مبهمة، وذات جودة عالية، وأن تعمل تحت غطاء أمني مشدد، من أجل ضمان مخرجات بنيوية قوية تخدم المحافظة وأهلها جميعاً.

كما يعد أمتصاص البطالة المنتشرة، من متطلبات الأمن الأقتصادي للمحافظة، تلك البطالة التي تنمو متسارعة بين شباب المحافظة، لاسيما في ظل البيئة المتردية التي مرت بها المحافظة، وانعكست مباشرةً على الوضع الاجتماعي للمحافظة، وبذا فإن السعي لتقديم حلول موضوعية لها، وخلق فرص عمل جديدة للفئة العاطلة عن العمل، سيفضي بعمق الى القضاء على الكثير من الأمور السلبية الناتجة عنها. فضلاً عن تفعيل دور القطاع الخاص وتشجيع الخصخصة المقيدة (1)، وإعادة هيكلة قطاع الإنتاج على أقل تقدير القطاع الغذائي (الزراعي والحيواني)، والسعي لتشجيع ودعم وتحفيز الصناعات الوطنية.

3. الجانب الأمني – العسكري: في هذا الجانب المهم جداً ينبغي العمل على خلق صلة قوية من الترابط والثقة ما بين الأجهزة الأمنية والمواطنين للعمل على إنجاح كلا الجانبين ، فمن جهة سيشكل ذلك طمأنة للمواطنين بعمل أجهزة الدولة وثقتهم بها ، ومن جانب أخر فإن ذات الثقة التي ستحضى بها الأجهزة الحكومية من لدُن المواطنين ستكون عنصر داعم لهم باتجاه تحقيق أفضل إنجاز ضمن نطاق العمليات المكلفة بهم وبما يصب في المحصلة في خدمة المحافظة والوطن. وبذات الأتجاه من الضروري جداً العمل على إتاحت الفرصة للشباب العاطلين عن العمل في المحافظة وتهيئة الأجواء الموأتية لانخراطهم في أجهزة الدولة الأمنية (الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي الأخرى) لتحقيق مطلبين الأول القضاء على البطالة والثاني خلق جهاز أمني قوي من أبناء المحافظة للعمل ضمن صفوف قوات الأمن بما يعضد استتباب أمن المحافظة المتذبذب ..
4. الجانب الخدمي : لعل العيش برفاه هو أسمى ما ينتظره المواطن في أي بلد في العالم، وهذا الأمر ينسحب تماماً، وبقوة على المواطن العراقي أيضاً في محافظة نينوى، وبذا فمن الضروري جداً التأكيد على الرفاهية الاقتصادية للمواطن العراقي وتوفير سبل العيش الرغيدة بعد فترة عميقة من المعاناة والمأساة التي مر بها المواطن هناك ، وإتساقاً لذلك بنا حاجة للمناداة بعمق ، لدعم تحقيق التنمية الاقتصادية للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد والتركيز على تحسين الواقع المعيشي للمواطن العراقي كونه محور الأهتمام الأقتصادي في البلاد .

[1] ـ الخصخصة المقيدة : هي عدم أطلاق الخصخصة إلى كافة قطاعات الدولة الاقتصادية كالنفط لما يشكل له من ثقل سياسي وإستراتيجي يقيد دور الدولة باعتباره عامل سياسي ، إلا في قطاعات إعادة هيكلة وتطوير القطاع النفطي ، أي لا يشمل عمليات استخراج وتكرير النفط وإنما عملية تطوير البنى التحتية فقط .

وبذات التوجه ، فإن العمل الدءوب على تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين وإعطاء الأولوية للمجالات المهمة الغذاء والماء – الصحة – الكهرباء - التعليم – الخدمات ...يعد ضرورة قصوى للإرتقاء، ليتم من ثم الانتقال تدريجياً بعد تأمين ذلك إلى الأمور الأخرى ذات الصلة، أي تقديم الأهم على المهم. وهو ما سيعزز فعلاً من تحقيق الأمن في المحافظة والعمل على استتبابه ، وذلك من خلال تقديم الخدمات والغذاء وتنمية البنية التحتية الصناعية والزراعية والخدمية والعمل على كل ما من شأنه تحقيق الرفاهية للمواطن في محافظة نينوى فالأمن مفهوم شامل يرتكز على البيئة الخدمية.انطلاقا من رؤية إستراتيجية مفادها أن آمن المواطن ورفاهيته يعد مدخلاً مهماً لأمن الوطن..

5. الجانب الأجتماعي : يتطلب توفير الأمن والإستقرار في محافظة نينوى ، العمل على توفير أو تهيئة مدخلات أجتماعية مهمة من قبيل الأتي :
   - العمل على خلق نظاماً اجتماعيا يعتمد مؤسسات المجتمع المدني المتطورة .
   - دعم تأسيس النقابات والاتحادات المهنية والإنظمام إليها .
   - التأكيد على الجانب الصحي والسعي لتوفير الدعم الكامل للمؤسسات الصحية ودعم ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ودور الأيتام .
   - التأكيد على دور المرأة في المجتمع والوقوف إلى جانبها في نيلها لكافة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية .
   - التركيز على فئة الشباب باعتبارهم قادة أو بُناة المستقبل.

6. الجانب الثقافي : ثمة أمور حيوية جداً ببعدها الثقافي، لاسيما ونحن نتحدث عن مجتمع مركب ، وليس متجانس كالمجتمع الموصلي، تتمثل بالأتي :
   - التأكيد على حرية الإنسان وضمان حقوقه وصيانتها ضد كل من يحاول المساس بها ، ولا يجوز توقيف أحد أو التحقيق معه إلا بموجب قرارٍ قضائي.
   - دعم وتشجيع حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل ، وحرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر، فضلاً عن حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وفقاً للقوانين وبما لا يضر أو يخل بالمصلحة العامة .
   - احترام حقوق جميع القوميات والمذاهب واحترام شعائرهم الدينية ومقدساتهم .

كل ما تقدم يمثل جوانب مُتماسكة ومُترابطة بذات الوقت تشكل توليفة منطقية يمكن أن يؤسس عليها مُعطى الأمن، في ظل ملاحظة مهمة، هي عدم إمكانية الإستغناء عن أي جانب أو جزيئة من جوانب أو جزيئات متطلبات الأمن ، فمن غير الممكن الحديث عن بيئة أمنة في ظل أقتصاد منهار مثلاً، أو بُنى تحتية مُعطلة ، أو مجتمع يعاني من أزمة غذاء، أو غير مبالي بالمعرفة العلمية وهكذا بالنسبة للجوانب المهمة للإرتقاء الحضاري، وهو ما شكل بوصلة لدراستنا العلمية هذه .

بعض المصادر العلمية المُستخدمة في الدراسة :

1. ابن منظور ، لسان العرب ، ج2، دار إحياء التراث العربية ، بيروت ، 1999 ص 222و 223. و معجم اللغة العربية ، المعجم الوسيط ج1، ط3 شركة الإعلانات الشرقية بدون مكان طبع ،1985ص 28-29.
2. مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2008 ، ص 81 .
3. د. محمد وائل القيسي، مستقبل دور النفط في التنمية الاقتصادية المستدامة لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة اراء حول الخليج ، ابو ظبي، العدد (87)، ديسمبر2011.